تفسير خارطة الطريق السياسية
لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

دعم مسار ليبي نحو الانتخابات، وتوحيد المؤسسات لتحقيق استقرار مستدام

United Nations Support Mission in Libya
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ليبيا تواجه تحديات سياسية ومؤسسية وأمنية واقتصادية أعاقت إجراء الانتخابات الوطنية والمساعي الرامية إلى تحقيق الاستقرار الدائم. ولدعم مسار يقوده الليبيون أنفسهم، وضعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خارطة طريق سياسية استندت إلى توصيات اللجنة الاستشارية، وآراء الليبيين من مختلف أنحاء البلاد، والدروس المستفادة من المبادرات السياسية السابقة.

لمحة سريعة

تهدف خارطة الطريق السياسية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى دعم مسار ليبي نحو الانتخابات الوطنية، وتوحيد المؤسسات، وتحقيق الاستقرار طويل الأمد، من خلال ثلاث ركائز مترابطة: الإطار الانتخابي، وتوحيد المؤسسات، والحوار المُهيكل.

خارطة الطريق السياسية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

لمؤسسات أقوى، واستقرار طويل الأمد
وتسهم هذه الجهود مجتمعة في معالجة العقبات السياسية الراهنة، مع وضع الأسس لنظام سياسي أكثر استقراراً وفعالية.

خطوات تأسيسية

يجب استكمالها قبل التفاوض على حكومة جديدة موحدة

تعزيز قدرة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
استكمال المناصب الشاغرة حالياً في مجلس المفوضية وضمان استقلالها المالي لتنظيم الانتخابات.

تعديل الأطر الدستورية والقانونية
معالجة القضايا الرئيسية التي من شأنها تسهيل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

تشكيل حكومة جديدة موحدة

ولاية محددة وإطار زمني محدود

تعمل الحكومة على تهيئة البيئة المناسبة لإجراء انتخابات نزيهة.

معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالأمن والحوكمة والإدارة الاقتصادية والمصالحة لتسهيل إجراء الانتخابات

تنظيم حوار مهيكل

معالجة القضايا التي تعيق الانتخابات

بحث حلول واقعية للتحديات المستمرة والقضايا التي قد تعيق العملية الانتخابية.

إرساء أسس رؤية وطنية تُشكل مساراً نحو استقرار طويل الأمد.

اقتراح سياسات لمعالجة الاختلالات في قطاع الأمن والإصلاحات الاقتصادية والمصالحة الوطنية.

ستُسهم مخرجات الحوار المهيكل في المسار الدستوري فيما يتعلق بقضايا الحكم التي حددها الليبيون وطال انتظار معالجتها.

انتخابات وطنية

مؤسسات موحدة

أهمية خارطة الطريق

تهدف خارطة الطريق السياسية إلى مساعدة ليبيا على تجاوز حالة الجمود السياسي ودعم التقدم نحو عملية سياسية أكثر استقراراً وفعالية وشمولاً.

وتشمل أهدافها:

دعم إجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية.

الدفع نحو توحيد المؤسسات.

تحسين إدارة الشأن العام وتقديم الخدمات العامة

تعزيز الحوار وبناء التوافق

المساهمة في الاستقرار طويل الأمد وتعزيز التماسك الوطني.

دعم جهود الأمن والإصلاح الاقتصادي والمصالحة.

ومن خلال معالجة هذه الأولويات بصورة متكاملة، تسعى الخارطة إلى دعم عملية سياسية يقودها الليبيون وتستجيب لاحتياجات البلاد على المدى الطويل.

ليس من اختصاصات البعثة ولا يقع ضمن ولايتها ما يلي:

- فرض حلول سياسية.
- اتخاذ قرارات نيابةً عن الليبيين.
- إدارة شؤون ليبيا أو تمثيلها.
- اختيار القادة الليبيين.

فالقرارات المتعلقة بمستقبل ليبيا هي مسؤولية الليبيين أنفسهم. ويقتصر دور البعثة على تيسير الحوار، ودعم التوافق، ومساندة الجهود الليبية لتجاوز التحديات السياسية.

تسترشد البعثة في عملها بعدد من المبادئ الأساسية، من أبرزها:

- احترام سيادة ليبيا ومؤسساتها الوطنية.
- أن يكون الليبيون هم من يقودون العملية السياسية ويتخذون قراراتها.
- الشمولية وإشراك مختلف فئات المجتمع.
- بناء التوافق بين الأطراف المختلفة.

رغم سنوات من الجهود السياسية، لا تزال ليبيا تواجه تحديات تعرقل التقدم نحو الانتخابات الوطنية وتحقيق الاستقرار، ومن أبرزها:

الانقسامات السياسية

الانقسام المؤسسي

تحديات إدارة الشأن العام (الحوكمة)

تأخر إجراء الانتخابات الوطنية

الحاجة إلى توافق وطني أوسع

المخاوف الأمنية

وللمساعدة في معالجة هذه التحديات، وضعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خارطة طريق سياسية تهدف إلى دعم عملية يقودها الليبيون نحو الانتخابات، ومؤسسات أكثر فعالية، واستقرار مستدام.

خارطة الطريق السياسية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

في 21 أغسطس 2025، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، هانا تيته، خارطة الطريق السياسية إلى مجلس الأمن. واستندت الخارطة إلى توصيات **اللجنة الاستشارية***، والمشاورات التي أجرتها البعثة مع الليبيين في مختلف أنحاء البلاد، والدروس المستفادة من الجهود السابقة الرامية إلى تنظيم الانتخابات الوطنية.

وتهدف الخارطة في جوهرها إلى دعم:

- الانتخابات الوطنية.
- توحيد المؤسسات.
- إدارة أكثر فعالية للشأن العام.
- الاستقرار طويل الأمد.

وتوفر الخارطة مساراً يساعد الليبيين على معالجة التحديات السياسية الحالية والتقدم نحو حل سياسي مستدام. وهي مصممة لدعم عملية صنع القرار الليبية، وليس لاستبدالها.

ما هي اللجنة الاستشارية؟

أنشأت البعثة اللجنة الاستشارية لتقديم توصيات بشأن القضايا العالقة التي حالت دون إجراء الانتخابات الوطنية. وقد ساهمت هذه التوصيات في بلورة خارطة الطريق السياسية التي عُرضت على مجلس الأمن.

الإطار الانتخابي

الهدف: تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية.

تركز هذه الركيزة على اعتماد إطار انتخابي سليم من الناحية الفنية وقابل للتطبيق سياسياً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما تشمل تعزيز المؤسسات الوطنية بما في ذلك إعادة تشكيل مجلس المفوضية العليا للانتخابات ومعالجة القضايا التي حالت في السابق دون إجراء الانتخابات.

توحيد المؤسسات

الهدف: دعم إعادة توحيد مؤسسات الدولة الليبية وضمان أدائها بفعالية.

تركز هذه الركيزة على التوصل إلى توافق بشأن حكومة موحدة ودعم توحيد مؤسسات الدولة بما يسهم في تهيئة بيئة مناسبة للانتخابات وتعزيز فعالية إدارة الشأن العام.

الحوار المُهيكل

الهدف: إتاحة الفرصة أمام فئات أوسع من الليبيين للمساهمة في مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بمستقبل البلاد من خلال الحوار والتوصيات القائمة على التوافق.

الحوار المُهيكل هو عملية تشاورية تمضي بالتوازي مع باقي عناصر خارطة الطريق على مستوى البلاد تهدف إلى إتاحة الفرصة أمام طيف واسع من الليبيين للمشاركة في النقاشات المتعلقة بمستقبل بلادهم.

الحوار المُهيكل

وركـز الحـوار على 4 محـاور رئيسة:

سعى هـذا المسـار إلـى المساعدة فـي إيجـاد حلـول للتـحـديـات التـي تـواجـه المرحلة الحالية من التحول السياسي في ليبيا وتعزيز التوافق، وقدّم توصيـات يـمـكـن أن تـسـهـم فـي الإصـلاحـات المستقبلية والمسار نحو الانتخابات.

كيف تعمل الركائز الثلاث معاً

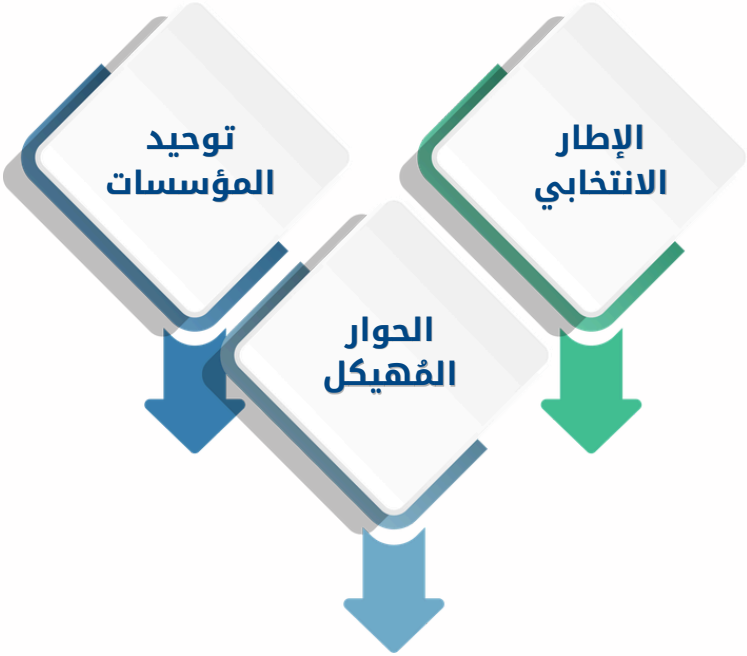

ترتبط الركائز الثلاث ببعضها البعض، ويسهم التقدم في كل ركيزة في دعم التقدم في الركائز الأخرى. وبينما يعتمد بعض مراحل خارطة الطريق على التقدم المحرز في مراحل أخرى، فإن عدداً من الأنشطة - بما في ذلك الحوار المُهيكل والجهود الرامية إلى معالجة تحديات الحوكمة والأمن والاقتصاد والمصالحة - يُنفَّذ بالتوازي مع الجهود الأوسع الرامية إلى تعزيز الانتخابات وتوحيد المؤسسات.

ساهم في الحوار المُهيكل ليبيون من مختلف المناطق والخلفيات والقطاعات بأفكار وتوصيات تتناول عددًا من أهم القضايا التي تواجه البلاد، وتقترح حلولاً عملية لجذور الأزمة التي تعاني منها البلاد في المجالات الأربعة: الحوكمة، الإقتصاد، الأمن، المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان.